الأمم المتحدة

A/64/76–E/2009/60

# الجمعية العامة
# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 May 2009
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الرابعة والستون**
البند ٥٣ من القائمة الأولية*
**متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨**

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
**الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩**
جنيف، من ٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال**
**تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية**

## موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)

### مقدمة

١ - عقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد في نيويورك في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية''.

٢ - وقد سبقت اجتماع عام ٢٠٠٩ مشاورات مستفيضة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك بيّن رئيس المجلس وأعضاء مكتب المجلس وإدارات مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)،

* A/64/50.

** E/2009/100.

270509 260509 09-32424 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

كما عقدت اجتماعات مع أعضاء المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعضاء مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد. وفي معرض تلك المشاورات والاجتماعات، جرت مناقشة جدول أعمال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى وشكله، والاتفاق عليهما مبكرا قبل انعقاد الاجتماع.

٣ - وكان الموضوعان الفرعيان اللذان اختيرا ليكونا بمثابة محور المناقشات الموضوعية في جلستي المداولات العامة المتتاليتين هما: (أ) معالجة أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالبنيان المالي والنقدي الدولي وبهياكل الحوكمة العالمية؛ (ب) وتعزيز العملية الحكومية الدولية الجامعة لمتابعة تمويل التنمية. وكان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمين العام (E/2009/48) تضمنت معلومات أساسية واقترحت مسائل يمكن تناولها بشأن الموضوعين الفرعيين.

٤ - وسبق الاجتماع في عام ٢٠٠٩ ثلاث جلسات إحاطة غير رسمية تولت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي رئاستها، ولفتت انتباه الدول الأعضاء إلى وجهات نظر أصحاب المصلحة من المؤسسات وغيرها، بما في ذلك المجتمع المدني، بشأن الأزمة المالية العالمية وأثرها على التنمية. وعُقد كذلك اجتماع غير رسمي لمناقشة المذكرة المقدمة من الأمين العام.

٥ - وتضمن الاجتماع جلسة افتتاحية قصيرة ومناقشتين مواضيعيتين للمواضيع الواردة أعلاه. وتخلل الجلسة الافتتاحية بيانات ألقتها رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيلفي لوكاس، (لكسمبرغ)، والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ديان تريانسياه دجاني؛ ونائب رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، هاني ديميان؛ والمدير العام للشؤون الدولية في وزارة المالية والائتمان العام في المكسيك، ريكاردو أوشوا، الذي تحدث بالنيابة عن رئيس لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي/ صندوق النقد الدولي؛ ونائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، فالنتين روغوابيزا. واختتمت الجلسة الافتتاحية بعرض قدمه كبير مستشاري نائب الرئيس الأقدم وكبير اقتصاديي البنك الدولي، ضيا قريشي، عن المنشور المشترك الصادر عن مؤسسات بريتون وودز، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٩: حالة طوارئ إنمائية.

٦ - واشترك عدد كبير من المسؤولين التنفيذيين والمدراء البدلاء من مجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اجتماع عام ٢٠٠٩. وكان من بين المشاركين وزراء ونواب وزراء وغيرهم من المسؤولين الوطنيين الرفيعي المستوى في مجالات الشؤون المالية والشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي، إضافة إلى ممثلين كبار لمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

الأخرى (أنظر E/2009/INF/1). وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص مشاركة نشطة في المناقشتين الموضوعيتين.

٧ - وافتتحت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاجتماع مشيرة إلى أنه على الرغم من أن آثار التكلفة البشرية التي ترتبت على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لحقت بشدة بالبلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، فإن الأزمة أدت إلى تدهور شديد في الجهود الإنمائية لأشد البلدان فقرا وزادت ما تواجهه من تحديات. وإذا أريد الحيلولة دون وقوع مأساة إنسانية ضخمة، لا بد من معالجة الأثر البشري للأزمة على نحو يتوخى الاتساق والتنسيق. على أن التحديات الإنمائية الجسيمة ستظل قائمة، حتى بعد التغلب على الأزمة. وفي هذا الصدد، فمن الأهمية بمكان كفالة المتابعة الفعالة لتوافق آراء مونتيري[(١)] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق) وما اتخذ فيهما من التزامات. ولاحظت الرئيسة أن موجز الاجتماع سيشكل مساهمة هامة في المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، الذي سيعقد بنيويورك في أوائل حزيران/يونيه.

٨ - وشدد الأمين العام في بيانه على ضرورة قيام تعاون دولي لم يسبق له مثيل للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأشار إلى أن هذه مسألة حياة أو موت بالنسبة لأعداد لا تحصى من الأشخاص الذين يعيشون في وهدة الفقر ويواجهون مشقات أعظم في هذه الفترة المضطربة. وقد تفجرت مشاعر الإحباط في أنحاء جدّ كثيرة من العالم في صورة احتجاجات عنيفة هددت الاستقرار والسلام. وتداعت جهود التنمية تحت وطأة الأزمة. ويتوقع أن تظهر آثار سلبية في كل منطقة تقريبا من المناطق التي يشملها اتفاق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. على أن الأمين العام أشار أيضا إلى أن الأزمة، على الرغم مما تلحقة من دمار، تشكل أيضا فرصة للتوجه نحو ''اتفاقية بيئية جديدة''.

٩ - ولقد أثبتت الأزمة أن نظام الدورة الاقتصادية العالمية الحالي لا يتلاءم وتحديات العصر. وتناقص الإيمان بإزالة القيود المالية وقدرة السوق على تنظيم نفسها، وشوهد بدلا من ذلك التزام جديد بالتنظيم والإشراف الفعالين، لا على المستوى الوطني فحسب، بل على الصعيد العالمي أيضا. بيد أن الأمين العام أشار إلى أنه شوهدت أيضا أشكال جديدة من التدابير الحمائية التي لا بد من مقاومتها، لا في ميدان التجارة فحسب، بل على صعيد الاستثمار والهجرة الدولية أيضا. وما تزال هناك حاجة ملحة أيضا للانتهاء من جولة الدوحة

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

للمفاوضات التجارية الموجهة نحو التنمية. وقد شدد الأمين العام على أن الإصلاح المطلوب للنظام الاقتصادي الدولي سوف يستدعي اتخاذ خطوات عديدة، بالإضافة إلى الالتزام الكامل من جانب جميع البلدان والأمم المتحدة. وتتاح أمام المجتمع الدولي فرصة هامة لتحقيق تقدم في حزيران/يونيه، حينما تعقد الجمعية العامة المؤتمر بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية. وينبغي أن يتمخض الاجتماع الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الربيع عن أفكار تساعد في أن يكلل الاجتماع الذي سيعقد في حزيران/يونيه بالنجاح.

١٠ - وقال رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد إن إزالة القيود عن الأسواق المالية أسفرت عن إيجاد صكوك غير مرتبطة بأنشطة منتجة في الاقتصاد الفعلي. وقد أدى ذلك إلى تحقيق أرباح عشرية أنتجتها اقتصادات تنمو بنسبة أحادية، على أساس الافتراض بأن الاتجاهات الماضية في تطور أسعار الأصول تعكس بدقة الاتجاهات المستقبلية. وبيّنت الأزمة أن هذه التوقعات بشأن الاتجاهات الطويلة الأجل للأسعار لم تكن واقعية، إذ لم تستثمر أي أموال في القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفعلي، حيث كان من الممكن أن تولد زيادات في الدخل الفعلي. وحذّر من أن الأزمة قد تعيق بشدة قدرة العالم النامي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه قد يكون لها آثار خطيرة أيضا على الأهداف الستة لاتفاق آراء مونتيري.

١١ - وقال ممثل رئيس لجنة التنمية إن آثار الأزمة المالية على البلدان المتقدمة النمو تنزل الآن ضربات قاسية بالعالم النامي، وأن ذلك قد انعكس في البيان الصادر عن اجتماع لجنة التنمية الذي عقد في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وسوف تتهاوى التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩ للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٥، في حين سجلت فيه تدفقات رؤوس الأموال الخاصة العالمية إلى البلدان النامية انحسارا حادا، حيث قدر البنك الدولي انخفاضها بما يزيد على ٧٠٠ بليون دولار سنويا عن الذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٧. وقال إن الأزمة المالية أخذت تتحول إلى كارثة بشرية وإنمائية ويقتضي ذلك من جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يساعدوا في مجابهة أثر الأزمة على البلدان النامية والتخفيف منه، خاصة بالنسبة للفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا في المجتمعات. كما أن تسهيل إنعاش البلدان النامية سوف يساهم مساهمة كبيرة في إنعاش الاقتصاد العالمي بأسره.

١٢ - وقالت نائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إن العديد من البلدان النامية تمر اليوم ''بعاصفة مطلقة'' اجتمعت فيها طائفة من الأسباب والأعراض التي دفعت باقتصاداتها إلى دوامة تنازلية. وبعد الضعف الذي حلّ بمصادر التمويل في تلك البلدان نتيجة لآثار أزمتي

الأغذية والطاقة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أخذت هذه المصادر تجف في الوقت الذي تواجه فيه في نفس الوقت انخفاضا حادا في الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية من العمال في الخارج، وحصائل التصدير وإيرادات السياحة، بجانب تدفق المدخرات المحلية إلى الخارج. ويتوقع أن تواجه البلدان النامية صعوبات متزايدة في حشد رأس المال من العالم المتقدم النمو، حيث ستتنافس على الموارد مع الحكومات الساعية إلى تمويل برامجها للحوافز المالية والضريبية. وقالت إن من حسن الطالع أنه لا توجد حتى اليوم مؤشرات للانزلاق نحو نزعة حمائية شديدة. فالنظام التجاري المتعدد الأطراف الذي بني خلال السنوات الستين الماضية وفرّ بالفعل حماية قوية وسياسة تأمين فريدة ضد الحمائية. ومع ذلك، يلزم توخي الحذر وتفادي التدابير الحمائية المنخفضة الشدة، بما في ذلك التدابير التي توجه القيود التجارية نحو قطاعات أو صناعات محددة سعيا لحماية الوظائف وهوامش الربح التجاري.

١٣ - وأشار نائب رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي إلى اجتماع اللجنة الذي عقد يوم السبت ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فدعا إلى التعجيل باختتام جولة طموحة ومتوازنة لمفاوضات الدوحة الإنمائية، وشدد على أهمية ضمان تمويل كاف للتجارة والوفاء بما تم التعهد به من التزامات بشأن وصول الأقل البلدان نموا إلى الأسواق. وأشار أيضا إلى أن على صندوق النقد الدولي أن يجري تقييما منتظما لما يتخذه من إجراءات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو المستدام والاستقرار المالي الدولي. وأعرب عن رغبة اللجنة في أن تجرى إصلاحات في الصندوق، تشمل مجالات تعبئة الموارد، وإنشاء شبكة أمان مالي على الصعيد العالمي. وقال إنه ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يواصل العمل على عجل ليوفر للبلدان الأعضاء المحتاجة للتمويل الخارجي موارد مالية ضخمة، في ظل ضمانات ملائمة.

١٤ - وقدم كبير المستشارين في مكتب نائب الرئيس الأقدم وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٩: حالة طوارئ إنمائية. وأشار إلى أن البلدان النامية سجلت أكثر مستويات التراجع حدة منذ عقود. ومن المرجح أن تصبح قيمة صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى تلك البلدان سلبية في عام ٢٠٠٩، مما يمثل انخفاضا يزيد على ٧٠٠ بليون دولار عن الذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٧، كما تقدر ثغرات تمويلها في عام ٢٠٠٩ بمبلغ يصل إلى تريليون دولار. وكانت النقطة الجوهرية هي أن الأزمة المالية العالمية تتحول سريعا إلى أزمة بشرية وإنمائية، تؤثر بشكل خاص على البلدان الفقيرة التي لا تملك من الموارد ما يمكنها من اتخاذ إجراءات لتحسين الوضع، وعلى الفقراء الذين لا تتوفر لهم شبكات الأمان الاجتماعي. وأشير إلى الانخفاض الحاد في تدفقات الاستثمارات الناجم عن انكماش الإقراض، كما أشير إلى توقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي في

عام ٢٠٠٩، وذلك للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. وأشير كذلك إلى التأثيرات العديدة للأزمة، بما في ذلك انخفاض أحجام الصادرات، وأسعار السلع الأساسية، والتحويلات المالية من الخارج، والسياحة، والاستثمار المباشر الأجنبي، والإيرادات العامة، بل واحتمال انخفاض المساعدة الإنمائية، بالإضافة إلى ارتفاع البطالة.

١٥ - وتبعا لذلك، أشير في تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٩ إلى الآثار الضارة المتنوعة على صعيد إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وكان من بين هذه الآثار الارتفاع الكبير المحتمل في أعداد الفقراء المدقعين، والعاطلين عن العمل، وفي مستوى سوء التغذية. وعلى نحو مماثل، يحيق الخطر بما تحقق من مكاسب في ميدان التعليم، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، وبشكل عام، تعاني النساء خاصة من الضعف في مواجهة تأثيرات أزمة بدأت في مكان قصيّ من العالم.

## الموضوع الأول: معالجة أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالبيان المالي والنقدي العالمي وهياكل الحوكمة العالمية

١٦ - افتتحت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المناقشة، فشددت على الحاجة إلى اتخاذ إجراء حاسم ومتسق من أجل مساعدة البلدان النامية، ذات الموارد المحدودة التي لا تمكنها من وقف التراجع الاقتصادي، ومواجهة الأثر الحاد للأزمة الذي تفاقم بسبب حالة الضعف الناجمة عن أزمات سابقة في مجالي الغذاء والطاقة وعن اتجاهات متسارعة في تغير المناخ. وذكّرت رئيسة المجلس بالمذكرة المقدمة من الأمين العام للاجتماع، التي تناولت مسائل من قبيل ضرورة استمرار البلدان المتقدمة النمو في تقديم مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة لصالح التجارة مع كفالة ألا تحمل برامجها لإنعاش البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أي تكلفة سواء في المدى القريب أو البعيد؛ وضرورة تقليل تكاليف التكيف الاقتصادي التي تتكبدها البلدان النامية؛ وأهمية إجراء إصلاحات تنظيمية ومؤسسية طويلة الأجل يمكن أن تقلل من إمكانية وقوع أزمات اقتصادية ومالية في المستقبل ومن أثر تلك الأزمات والحاجة إلى آليات موثوق بها وممثلة وفعالة للتنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي مع هياكل الحوكمة التي تعبر بحق عن مصالح جميع البلدان والتي يمكن أن تمارس قيادة قوية في مجال السياسات.

١٧ - وأثناء تبادل الآراء الحواري الممتد الذي تلا ذلك، أشار العديد من الممثلين إلى أن الانتعاش في البلدان النامية يتوقع له أن يستغرق وقت أطول من مثلي في البلدان المتقدمة النمو بسبب عوامل من قبيل اتخاذ الموارد المخصصة للاستثمارات العامة، ومحدودية شبكات

الأمان، وانخفاض الاستثمارات الخاصة وتراجع تمويل التجارة، ونقص مبالغ التحويلات، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، واحتمال انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية حدوث زيادات في الديون وانخفاض الأموال المخصصة لتخفيف عبء الديون. وقد حدثت الأزمة في أعقاب أزمتي الغذاء والوقود، مما عمق أثرها وأدى إلى اهتزاز الثقة. وأشار بعض المتحدثين إلى وجوب عدم الاستهانة بأثر الأزمة على البلدان المتوسطة الدخل بينما أكد آخرون أن البلدان الأقل نموا تضررت أكثر من غيرها.

١٨ - وأشار أحد المشاركين، الذي تحدث بالنيابة عن العديد من البلدان إلى جانب عدد آخر من المتحدثين أثناء الحوار، إلى أن الأزمة كشفت عن عيوب رئيسية في القطاع المالي وفي النظام والإشراف الماليين على كل من الصعيد العالمي والوطني، ولذا فإن الخروج من الأزمة يقتضي إعادة الثقة، وكفالة تسيير الأسواق المالية على نحو سليم وتوفير رقابة صارمة على تلك الأسواق وإصلاح النظام المالي العالمي.

١٩ - وأشار معظم المتحدثين إلى التكاليف البشرية للأزمة، وضرورة أن تكون هذه المسألة محورا للاهتمام أكثر من أي وقت مضى. وقد تبدت تلك الآثار بالفعل سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، وعرضت عرضا صارخا في تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٩ الذي توقع ارتفاع وفيات الأطفال بما يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ حالة كل عام نتيجة للأزمة.

٢٠ - وأشار عدة مشاركين في الحوار التفاعلي إلى أن هذه الأبعاد البشرية للمأساة ليست مهمة لكفالة إيجاد شعور بالتضامن وإلحاح المشكلة فحسب لكنها تعكس أيضا أن الأزمة يجب ألا ينظر لها على أنها ظاهرة مالية بحتة. ويجب أن يؤدي كونها من صنع الإنسان وأن العديد من أصحاب المصلحة في النظام يشاركون في تحمل مسؤولية آثارها البشرية، إلى تنشيط الاستجابة لها، والمساعدة في التصدي لمسبباتها المنهجية والحيلولة دون أن تصبح أزمة بشرية طويلة الأمد وعامة.

٢١ - وتناول أحد الممثلين، الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة كبيرة من البلدان، هذا الموضوع عندما أشار إلى الجوانب المتعلقة بكرامة البشر في تلك الأزمة، وحذر من استسهال الوقوع في خطأ استخدام لغة متفق عليها وما يسمى بالأرضية المشتركة، وهي أمور لا تعالج على نحو كامل الأسباب الجذرية للأزمة، التي لم تنشأ في البلدان النامية لكنها أصابتها مع ذلك بأوخم العواقب. وتم التأكيد على أن هذه البلدان لديها أيضا أقل الموارد اللازمة للتصدي لتلك الآثار. وأشار العديد من المشاركين إلى أن للأمم المتحدة دورا تنسيقيا هاما تؤديه في التصدي لتلك المسائل وتهيئة تلك البلدان لمواجهة الأزمة ومنع تكرارها.

٢٢ - وشكلت مسألة كيفية تهيئة البلدان لوضع أفضل يمكنها من مواجهة آثار الأزمة، وأدوار الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في هذا المجال، موضوعا أثير في معظم المدخلات. وأعرب العديد من المشاركين عن وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يوفر المزيد من التمويل التكميلي من أجل اتخاذ تدابير تتضمن حوافز معاكسة للدورات الاقتصادية في تلك البلدان. وينبغي تجنب التدابير المسايرة للدورات التي تتضمن تخفيضات في الإنفاق المالي. وأعرب كثير من الممثلين أيضا عن الرأي القائل بأن صندوق النقد الدولي وغيره من مؤسسات الإقراض تحتاج إلى التحلي بمرونة أكبر في ممارساتها المتعلقة بالإقراض، وحثوا على تجنب وضع شروط يمكن أن تجبر تلك البلدان على استجابات مسايرة للدورات يمكن أن توسع من نطاق الأزمة وتزيدها عمقا. وأضافوا أن السياسات المسايرة للدورات التي تخذها البلدان فرادى يمكن أن تتعارض على نحو مباشر مع الجهود العالمية المتفق عليها لتجنب الخسارة في مستويات الاستهلاك والاستثمار الخاصة التي تصيب جميع البلدان. ووجهت الدعوة أيضا إلى تقديم تعهدات بتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص الأكثر ضعفا من خلال إطار حالات الضعف للبنك الدولي، على سبيل المثال.

٢٣ - وتناول العديد من الممثلين الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإقليمية في معالجة الأزمة والمساعدة في تجنب وقوع أزمات مماثلة في المستقبل، وأبرزوا الحاجة إلى تمويلها على نحو سليم من خلال نظم شفافة وفعالة للمدفوعات. وعلق عدة مشاركين بأن الحاجة إلى تقديم المساعدة للبلدان النامية في شكل رؤوس أموال لا تتعلق فقط بالمساعدة في حل المشاكل المتصلة بميزان المدفوعات بل وبالاستثمار أيضا، لا سيما في الهياكل الأساسية المطلوبة للتنمية المستدامة.

٢٤ - ولاحظ كثير من المشاركين ارتفاع التكلفة الاجتماعية للبطالة والاختلال الاجتماعي، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو النامية، وضرورة تحسين شبكات الأمان في هذا المجال. غير أنه تم التأكيد على أن التعاون الدولي لتسوية الأزمة هو السبيل للإبقاء على الوظائف وليس النزعة الحمائية. وقد يتطلب الأمر إبراز هذه النقطة على نحو واضح وشامل ومتكرر.

٢٥ - وقد خيمت على الحوار نقطة مشتركة مفادها أنه ليس هناك ''حل يناسب الجميع'' عند معالجة الأزمة وأن البلدان ينبغي أن تتمتع بحرية تشكيل تنميتها المالية وفقا لخصائص واحتياجات اقتصاد كل منها. وأشار العديد من المشاركين، على وجه الخصوص، إلى ضرورة الحفاظ على حيز السياسات للبلدان النامية في التصدي للأزمة العالمية وتجنب المشروطية.

٢٦ - وأعرب مديرون تنفيذيون من مجالس إدارات مؤسسات بريتون وودز عن وجهة نظر مفادها أن الأزمة المالية تمثل اختبارا شديدا للمؤسسات الدولية كي تفي بمسؤولياتها. ويتوقع البنك الدولي أن تصل مدفوعاته السنوية إلى ثلاثة أضعاف خلال الأعوام الثلاثة القادمة في الوقت نفسه الذي يبذل فيه مجهودا إضافيا لتبسيط الإجراءات، وتخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بالإقراض، وإلغاء المشروطية التي عفا عليها الزمن. وتبذل أيضا جهود كي تقدم المؤسسة الإنمائية الدولية الإقراض المطلوب قبل الموعد المقرر لمساعدة البلدان الأكثر فقرا المتضررة من الأزمة. وأكد رئيس مجلس إدارة البنك الدولي على أن الاسم الرسمي للجنة التنمية هو في الواقع ''اللجنة الرفيعة المستوى لنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية'' وعلى أن هذا أمر ينبغي ألا ينسى. وأبدى المديرون وجهة نظر، أعرب عنها أيضا كثير من المشاركين الآخرين، ومفادها أن الأزمة تؤثر على الناس العاديين بطرق عادية، وأنه ينبغي معالجتها مع وضع هذا الجانب في الأذهان على نحو واضح وبارز، وليس فقط فيما يتعلق بالاقتصادات الكلية. ذلك أنه لن يكون مقبولا أن يجلس المجتمع الدولي مكتوب الأيدي بينما تتضاعف أعداد الأشخاص والأطفال الجوعى الذين يلقون حتفهم نتيجة سوء التغذية والمرض.

٢٧ - وقوبل بالترحيب اعتزام المؤسسات الدولية زيادة مواردها المخصصة للتنمية بمقدار الضعف أو الثلاثة أضعاف، لكن العديدين أشاروا إلى المسألة العالقة الخاصة بصرف تلك الموارد بشكل عادل. وأشير مرارا إلى المصاعب المرتبطة بالمشروطية ودورها في تضخيم آثار الأزمة من خلال سياسات مسايرة للدورات الاقتصادية، وأعرب بعض المتحدثين عن عدم ارتياحهم إزاء الاعتماد للخروج بالمجتمع الدولي من الأزمة على مؤسسات أدت بالمجتمع الدولي، في رأيهم، إلى الأزمة. وأعربوا عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي ألا يعهد بعمليات الرسملة والمسؤوليات الجديدة إلى المؤسسات المالية الدولية إلى أن تقوم أولا بعمليات الإصلاح الضرورية.

٢٨ - وتبنى آخرون وجهة نظر مختلفة، فأشاروا إلى إصلاحات ضرورية تمت بالفعل أو يعتزم القيام بها، ودفعوا بأن الاستجابة السريعة التي تتطلبها الأزمات، تقتضي الاعتماد على مؤسسات قائمة موثوق بها، بدلا من إنشاء مؤسسات جديدة.

٢٩ - وأشير أيضا إلى احتمال حدوث أزمة ديون جديدة، وتمثلت الخيارات التي طرحها الممثلون من أجل مواجهة هذا التطور في وقف دفع فوائد الديون بالنسبة للبلدان النامية، وبالنسبة أيضا لبعض مستثمري القطاع الخاص في رأي بعض المشاركين، فضلا عن التكيف

مع القواعد في إطار اتفاق بازل الثاني[٢] (مثل التخفيض المؤقت للاحتياجات من رأس المال) من أجل تحرير رأس المال.

٣٠ - وأشار عدة متحدثين إلى ضرورة الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بوصفها أحد الجوانب اللازمة لكفالة التمويل التي يمكن التنبؤ به من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، وبوصفها تعبيرا عن التضامن في معالجة آثار الأزمة. وأشار عدة ممثلين إلى أن بلدانهم تعتزم الإبقاء على المساعدة الإنمائية الرسمية أو حتى زيادتها. وأعرب أيضا عن دعم استطلاع آليات تمويل طوعي مبتكرة وتنفيذها. وشدد كذلك على التكلفة المرتفعة لعدم فعالية المساعدات (A/63/539, annex 1) وأهمية تنفيذ برنامج عمل أكرا بشكل مُلح.

٣١ - وأشار عدة مشاركين إلى أن أحد جوانب أزمة الائتمان التي أحدثت أثرا سلبيا مباشرا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو عدم توافر التمويل البالغ الصغر، الذي له فائدة عملية جدا في مساعدة المؤسسات الصغيرة والإسهام في انتشال الأفراد والجماعات من الفقر.

٣٢ - وعلق العديد من المشاركين على ضرورة التوصل على نحو عاجل إلى نتائج مبكرة وشاملة ومتوازنة لجولة الدوحة المتعلقة بالمحادثات التجارية، وكذلك على الحاجة لتجنب، بالقول وبالفعل، أي استجابات حمائية تذكِّر بسياسات ''عدم مراعاة الآخر'' التي كانت سائدة في الثلاثينيات وترتبت عليها عواقب وخيمة. ورغم أن التعليقات العامة للعديد من البلدان التي اعترضت على اللجوء إلى تدابير حمائية لقيت ترحيبا. فقد أعرب بعض المشاركين عن شكوكهم في أن ترقى أفعال بعض البلدان إلى مستوى أقوالهم في هذا المجال، وأشاروا إلى وجوب استمرار المراقبة الدقيقة في هذا المجال.

٣٣ - وأشار بعض المتحدثين إلى ضرورة زيادة ''المعونة لصالح التجارة''، لكفالة الاستفادة على نحو عملي من الفرص المتاحة في السوق. ذلك أن تمويل التجارة يتناقص ويحتاج إلى التيسير إذا أريد للفوائد المترتبة على جولة الدوحة أن تتدفق، من الناحية العملية، على البلدان النامية. وقد قطع بعض الممثلين التزامات على أنفسهم في هذا الصدد.

٣٤ - وأشار عدد من المتحدثين إلى أنه، توجد أيضا، وسط تحديات هذه الأزمة، فرص لمعالجة بعض المسائل المنهجية التي أسهمت في الأزمة وفي عواقبها الوخيمة، ما في ذلك عن طريق رفع صوت البلدان النامية وزيادة مشاركتها في النظام المالي والاقتصادي العالمي، وعن

(٢) مصرف التسويات الدولية ''اتفاق بازل الثاني: التقارب الدولي لقياس رأس المال ومعايير رأس المال: إطار منقح''، حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

طريق بناء جسور بين عمل مختلف المؤسسات والتجمعات. وكان من رأيهم أن إحراز تقدم سريع في زيادة تمثيل البلدان النامية وتعزيز مشاركتها هو السبيل الوحيد لاستعادة الفعالية والشرعية للمؤسسات المالية الدولية القائمة.

٣٥ - وذكر أن هناك فرصة أخرى مقبلة تتمثل في معالجة مسألة تغير المناخ. وشعر العديد من الممثلين أن الوقت قد حان لكفالة إعادة تشكيل النظم المالية والاقتصادية العالمية من أجل معالجة مسائل الاستدامة البيئية على نحو منهجي أكثر من ذي قبل. ويمكن أيضا النظر في نهج جديدة لتشغيل تلك النظم.

٣٦ - ومن منظور أعرض، أعرب عدة مشاركين عن رأي مؤداه أن نظاما ماليا جديدا ينبغي أن يراعي ويستوعب بشكل كامل التكاليف والفوائد الاجتماعية لأي ابتكارات مالية، وأن يشمل الرقابة المتسمة بالحيطة الكلية، وأن يتجنب التحكيم المنظم. وفي الوقت ذاته، ذكر أنه ينبغي عدم فرض نموذج معين للتنمية المالية على البلدان النامية.

٣٧ - وتناول بعض المشاركين الطلب المقدم بشأن إنشاء آلية متسقة ومنسقة على نحو جيد للرصد والتحذير لتتبع التطورات، تكون تابعة للأمم المتحدة. وعلق البعض بأن هذا الأمر يمكن أن يكون قيما حيثما تكون البيانات المتعلقة بالآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأزمة ما زالت شحيحة ومجتزأة نسيا. وأشار البعض إلى أن وجود الأمم المتحدة في الميدان يمكن أن يكون مفيدا بشكل خاص في هذا الصدد. وأعرب العديد من المتحدثين عن وجهة نظر مفادها أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور أكثر تنسيقا في جلب الدعم لإجراءات عالمية متسقة في مواجهة الأزمة، وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يؤدي دورا خاصا في هذا الصدد.

٣٨ - وأثار عدة متحدثين مسألة تعبئة الموارد الداخلية والتكلفة التي يمكن أن تترتب، في هذا الصدد، على التنمية من جراء انخفاض الدخل الضريبي نتيجة للأزمة، وهي مشكلة يزيدها تعقيدا عدم كفاية التعاون الضريبي على الصعيد العالمي. وأقر المتحدثون بالحاجة إلى تعزيز القدرات الضريبية للبلدان لكفالة استدامة التنمية، وبالحاجة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بمزيد من الإجراءات في هذا الصدد، لا سيما في وضع المعايير والقواعد اللازمة لمعالجة تلك الأنشطة. وأشير إلى أن إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية أقر بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي على نحو أكبر في المسائل الضريبية وطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة إمكانية تعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. واقترحت بعض الوفود ترفيع هذه اللجنة إلى هيئة حكومية دولية كي يكون لجميع البلدان صوت فعال عندما يتخذ المجتمع الدولي قرارات بشأن التعاون في المسائل الضريبية.

٣٩ - وأكد العديد من المتحدثين وجهة نظر مفادها أن الأزمة غير المسبوقة تتطلب مستوى غير مسبوق من التعاون فيما بين البلدان. ولاحظ بعض المتحدثين أن المؤسسات الدولية القائمة تواجه تحديا شديدا في استجابتها للأزمة. ويتطلب حجم الأزمة دراسة جادة للعيوب التي تعتري الحوكمة الاقتصادية العالمية والتي كشفت عنها الأزمة وللحاجة إلى إنشاء آليات ومؤسسات جديدة غير تلك القائمة حاليا، مثل المجلس الاقتصادي العالمي المقترح أو أي هيئة مشابهة. وأكد متحدثون آخرون على أن المجتمع الدولي يجب أن يعمل مع المؤسسات القائمة ويتصدى للأزمة عن طريق تعزيز تلك المؤسسات وزيادة مواردها على نحو سريع.

٤٠ - وجرى نقاش عن التحديات التي تطرحها الأزمة فيما يتعلق بإعادة التفكير في النماذج الأساسية والأدوار النسبية للدولة والأسواق. وأكدت مدخلات عديدة أن أي تغيير في النموذج سيصبح في نهاية المطاف واقعا في النهج الجديدة والبديلة للسياسات الاقتصادية والتعاون الدولي التي تعزز أمن البشر وتطورهم، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية والتضامن. وأشار البعض، على سبيل المثال، إلى أن مبادئ ''دولة الرفاه'' في أوروبا وممارسات نماذج التمويل الإسلامي يمكن أن تطرح بعض الآراء والحلول اللازمة للتعامل مع جوانب الأزمة والمساعدة في تجنب حدوث مواقف مماثلة في المستقبل.

٤١ - وأعرب البعض عن وجهة نظر مفادها أن مؤتمر الأمم المتحدة الذي من المقرر عقده على أرفع مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية يتيح فرصة مناسبة لمناقشة الإصلاحات في البنيان المالي الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية دعما لنظام اقتصادي أكثر إنصافا وذي توجه إنمائي، بما في ذلك الأبعاد المتعلقة بنوع الجنس. ورحب عدة متحدثين بالعمل الذي قامت به لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة بشأن إصلاحات النظام النقدي والمالي العالمي (انظر A/63/838). وأشاروا إلى أن توصيات اللجنة تستحق دراسة جادة. وشدد كثير من الممثلين أيضا على المساهمة الكبيرة التي يمكن أن يقدمها اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيعقد في الربيع في التوصل إلى استجابة منسقة وعالمية للأزمة وفي الإعداد للمؤتمر الذي سيعقد في شهر حزيران/يونيه.

٤٢ - وأخيرا أكدت مداخلات عديدة الدور الهام الذي ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة في الاستجابة للأزمة والدراسة الجادة التي ينبغي أن تولى لتعزيز هذا الدور. وأكد متحدثون عديدون على أن جهود الإصلاح العالمي يجب أن تضطلع بها في الأساس على نحو كامل هيئات شاملة مثل هيئات منظومة الأمم المتحدة، التي تشمل مؤسسات بريتون وودز. ذلك أن القرارات الصادرة عن هيئات شاملة لا تكتسب مزيدا من الشرعية السياسية فحسب، بل ويزيد احتمال توصلها إلى نتائج سليمة لأنها تقوم على مدخلات من أكثر الفئات تضررا.

## الموضوع الثاني: تعزيز العملية الحكومية الدولية الشاملة للاضطلاع بمتابعة تمويل التنمية

٤٣- أشارت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الفقرة ٨٩ من إعلان الدوحة، التي سلّم فيها بالحاجة إلى عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية، وطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في هذه المسألة في اجتماعه في الربيع وفي دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بغية تقديم توصيات ملائمة وفي وقتها لاتخاذ الجمعية العامة إجراء نهائيا في أقرب وقت ممكن في دورتها الرابعة والستين. ووجهت الانتباه إلى مذكرة الأمين العام (E/2009/48) والاقتراح الوارد فيها الذي يفيد بأن عملية أكثر فعالية وإحكاما لمتابعة تمويل التنمية ربما يتعين أن تقوم أساسا على لجنة للتمويل من أجل التنمية ذات أصحاب مصلحة متعددين تحل محل الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها المجلس في الربيع مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية ومحل الحوارات الرفيعة المستوى التي تجريها الجمعية العامة كل سنتين.

٤٤- وارتأى الممثلون في معظمهم أن عملية متابعة تمويل التنمية تحتاج إلى التعزيز وزيادة فعاليتها مع الحفاظ في الوقت نفسه على طابع تعدد أصحاب المصلحة الذي تتسم به. ولجعل العملية أكثر إنتاجية وبروزا وفعالية، اقترح عدد من الممثلين تخصيص مزيد من الوقت لاجتماعات متابعة تمويل التنمية ووجوب أن تسفر عن توصيات ملموسة وعملية في مجال السياسات. كما أيد العديد رأي الأمين العام القائل بأن ثمة حاجة إلى آلية تتسم بالدينامية والشمول والكفاءة والشفافية والفعالية من حيث التكلفة، من شأنها تيسير استمرار الحوار وتعزيز اتساق السياسات.

٤٥- وأشار عدد من المشاركين إلى مقترح فريق ريو بإنشاء كيان جديد لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية. واتُّفق بشكل عام على أنه من المهم معرفة آراء جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن كامل نطاق الأفكار المتعلقة بتعزيز عملية المتابعة. وسلم العديد من الممثلين بأنه سيكون من الضروري لجميع الجهات الفاعلة المعنية أن تبذل جهودا وتبدي مرونة من أجل التوصل إلى توصيات مناسبة تقدم للجمعية العامة.

٤٦- وأكد عدة مندوبين أن وجود عملية معززة لمتابعة تمويل التنمية أمر حيوي، مع إمكانية إنشاء كيانات دولية جديدة للتصدي للأزمة المالية وإصلاح البنيان المالي الدولي وهياكل الإدارة الاقتصادية العالمية، وذلك لأن كيانات مثل مجموعة العشرين لا تمثل أو لا تشمل الجميع بالكامل ولا تتمتع بالمشروعية المطلوبة. وشدد بضعة مشاركين على

ضرورة معالجة آثار تراتبية الإدارة الدولية الناشئة على تمويل التنمية. وأُعرب عن قلق خاص إزاء إحجام بعض البلدان المتقدمة النمو عن تمويل برامج البنك الدولي، على العكس من موافقتها على زيادات كبيرة في التمويل لصالح مرافق الإقراض التابعة لصندوق النقد الدولي.

٤٧- وأعرب بعض المندوبين عن أملهم في أن تعكس آلية معززة للمتابعة تنسيقا أقوى على الصعيد الدولي، والمضي إلى ما بعد مرحلة مونتيري، وأن تقوم على مناقشات سياسية في الأمم المتحدة مدعومة بمتابعة تقنية محكمة، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. كما اقترحوا مستويين من التنسيق والتعاون بين هذه المؤسسات، على مستوى الموظفين وعلى المستوى الحكومي الدولي، مع الحفاظ في نفس الوقت على ولاية كل مؤسسة. وأبرز العديد من المندوبين أهمية أن تواصل الأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص، الاضطلاع بدور محوري في تنسيق أي عملية متابعة معززة.

٤٨- وحذرت بعض الوفود من إنشاء كيانات جديدة لعملية المتابعة، ولا سيما إذا كانت أقل شمولا وشفافية من الكيانات القائمة. وارتأت أنه ينبغي عوضا عن ذلك استكشاف سبل جديدة لاستخدام الآليات القائمة وفي المقام الأول تعزيزها وزيادة فعاليتها. وينبغي القيام بذلك بروح من الشراكة العالمية. وشملت الاقتراحات الإبقاء على اجتماعات المتابعة الحالية التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، مع تغيير مواعيدها وأشكالها لاجتذاب مشاركة ذات مستوى أعلى بوسائل منها زيادة تركيز المناقشة والاستفادة من الوقت على نحو أكثر فعالية، ومع تفادي أي ازدواجية. وذُكرت أيضا أهمية الاستفادة على نحو أفضل من البيانات الموجودة والتقارير المقدمة من المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة ووجودها ومشاركتها في الاجتماعات. وأشار أحد الوفود إلى أنه بالنظر إلى عقد عدة مؤتمرات متعلقة بمواضيع متصلة بتمويل التنمية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، فقد لا يكون من المستصوب عقد حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في وقت لاحق من هذا العام في الجمعية العامة.

٤٩- وأكد ممثلو مؤسسات بريتون وودز من جديد إيمانهم القوي بالتعاون فيما بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لكنهم أعربوا عن شعورهم بأن بعض أصحاب المصلحة لم يشاركوا بما يكفي في العملية، الأمر الذي يعزى على الأرجح إلى الطابع الحالي لآلية المتابعة وسماتها. وجرت الإشادة بمبادرة الرئيسة المتمثلة في جعل المناقشة في اجتماع هذا العام أكثر تركيزا، وقُدمت في الوقت نفسه اقتراحات لإدخال مزيد من التحسينات، بما في ذلك

النظر بذهن متفتح في الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في مذكرته. وأكد البعض ضرورة تركيز المناقشات على تنفيذ السياسات بينما شدد آخرون على تشجيع زيادة التفاعل والحوار والنتائج، وتقليل الطابع الرسمي للاجتماعات.

٥٠- واختتمت الرئيسة المناقشات بتأكيدها من جديد أنه كان يفترض أن يكون الاجتماع بداية لعملية استشارية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الموضوع والإعلان عن عقد مشاورات غير رسمية تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الأسابيع المقبلة. ويُؤمل أن تمكن هذه المشاورات من إجراء مناقشات أعمق لجميع الأفكار والمقترحات ذات الصلة كي يعتمد المجلس في دورته الموضوعية في تموز/يوليه توصيات ملموسة لتتخذ الجمعية العامة إجراء بشأنها في دورتها الرابعة والستين، على نحو ما دعا إليه إعلان الدوحة. وأعرب ممثلو جميع أصحاب المصلحة المشاركين في الاجتماع عن شكرهم للرئيسة وتعهدوا بالمشاركة على نحو نشط ومثمر في هذه المشاورات المقبلة.